

Distr.: General
11 November 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)
و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧
(١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، الذي
تبين فيه موقفها من التوصيات الواردة في التقرير بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذي
أعدّه فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦
(٢٠٠٤)، والذي قدّم إلى اللجنة وفقاً للفقرة ٢٣ من القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير المرفق وإصداره باعتباره وثيقة
من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرارد فان بوهيمن
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب
القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)
بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات



الرجاء إعادة استعمال الورق

171115 161115 15-19775 (A)



التوصيات الواردة في التقرير الذي أعده فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بشأن الخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، المقدم عملاً بالفقرة ٢٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤): موقف اللجنة

أولا - مقدمة

١ - في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥، قدم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، عملاً بالفقرة ٢٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات تقريره بشأن الخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب (S/2015/358). وتود اللجنة أن تعرب عن امتنانها لفريق الرصد على العمل المثالي الذي اضطلع به في سياق الوفاء بولايته.

٢ - وقد كرست اللجنة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ممارسة الرد على كل التقارير التي يقدمها لها فريق الرصد وإطلاع مجلس الأمن على موقف اللجنة من التوصيات الواردة في تلك التقارير.

ثانيا - التوصيات التي أيدتها اللجنة

٣ - تعُقب التنفيذ - أوصى فريق الرصد بأن يتعقب مجلس الأمن باستمرار تنفيذ الالتزامات الدولية المترتبة على القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وقد وافقت اللجنة على التوصية وستشير إلى المسألة في رسالة رئيسها إلى رئيس المجلس.

٤ - تعزيز قدرات مراقبة الحدود - بناء على توصية فريق الرصد، وافقت اللجنة على توجيه رسائل إلى المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المختصة والجهات المانحة لتشجيعها على تقديم مزيد من المساعدات المالية والتقنية للدول الأعضاء المعنية، بهدف تعزيز القدرات على مراقبة الحدود، من أجل التصدي لتدفقات المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وستقوم اللجنة أيضا بإصدار نشرة صحفية للغرض نفسه.

٥ - تبادل المعلومات على نحو فعال - بناء على توصية فريق الرصد، وافقت اللجنة على أن تكتب رسالة إلى جميع الدول الأعضاء تذكرها فيها بالقيمة البالغة للتبادل الفعال للمعلومات المتعلقة بالمقاتلين الأجانب الإرهابيين، على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالمسافرين وبالمواد المدرجة في قائمة المراقبة الوطنية في الوقت المناسب، حيثما أمكن، وتبادل التحليلات والممارسات الجيدة. وستقترح الرسالة،

تبعاً لمدى حساسية المعلومات، أن تستخدم الدول الأعضاء قنوات مختلفة، كأجهزة الاستخبارات أو إنفاذ القانون أو القنوات العسكرية أو غيرها من القنوات الثنائية. كما ستشجع الرسالة إلى أقصى حد الانفتاح أمام إمكانية الاستعانة بأدوات متعددة الأطراف من قبيل قاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، حيثما أمكن.

٦ - التشجيع على إدراج أسماء جديدة في القائمة - بناء على توصية فريق الرصد، وافقت اللجنة على أن تكتب إلى جميع الدول الأعضاء لتشجيعها على أن تقترح للإدراج في قائمة المشمولين بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة أسماء أفراد وكيانات من الذين يؤدون دوراً رئيسياً في حشد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيدهم وتسهيل تحركاتهم من خلال وسائل كالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، على النحو المنصوص عليه بموجب القرار ٢١٦١ (٢٠١٤).

٧ - مكافحة التطرف المصحوب بالعنف - بناء على توصية فريق الرصد، وافقت اللجنة على أن تكتب إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على تصميم وتنفيذ برامج لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، يُشدد فيها على اتباع نهج وقائي يكون هو الأنسب للدولة المعنية ولجتمعتها، بما في ذلك الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، وعلى أن تواصل فيما بينها تبادل ونشر أفضل الممارسات، بما فيها توجيه الرسائل المناهضة.

٨ - العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب - بناء على توصية فريق الرصد، وافقت اللجنة على أن تكتب إلى الدول الأعضاء للتشديد على قيمة وضع برامج لفرز المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وإعادة تأهيلهم، نظراً لأهمية النجاح في إعادة إدماج من يقطع صلته منهم بالإرهاب، وفي التقليل إلى أدنى حد من الخطر الذي يشكله من يتمسك منهم بالتطرف المصحوب بالعنف.

٩ - أصحاب المصلحة من القطاع الخاص - بناء على توصية فريق الرصد، وافقت اللجنة على أن تكتب إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على أن تقوم، وفقاً لتشريعاتها الوطنية، إن لم تكن فعلت ذلك بعد، برفع مستوى الوعي لدى المؤسسات المعنية في القطاع الخاص، مثل وكلاء السفر وشركات الطيران والمؤسسات المالية والمنظمات غير الهادفة للربح العاملة في نطاق ولايتها القضائية الإقليمية، بأهمية توخي جانب اليقظة ضد إساءة استخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب لمنتجاتها وخدماتها، وتسهيل الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مواجهة التهديد العالمي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، من خلال تعاونه على نحو استباقي مع السلطات ذات الصلة.

١٠ - المؤشرات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب - بناء على توصية فريق الرصد، وافقت اللجنة على أن تكتب إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على العمل في تعاون وثيق مع جميع الجهات الوطنية ذات الصلة المعنية بالأمر لوضع مؤشرات تحذير تساعد المؤسسات المالية وغيرها من القطاعات ذات الصلة على اكتشاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإبلاغ عن الحالات المحتملة.

١١ - إساءة استعمال المنظمات التي لا تستهدف الربح ونظم التحويلات البديلة/غير الرسمية والحركة العينية للعمليات عبر الحدود الوطنية - بناء على توصية فريق الرصد، وافقت اللجنة على أن تكتب إلى الدول الأعضاء لتسليط الضوء على مخاطر إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح ونظم التحويلات البديلة والحركة العينية للعمليات عبر الحدود وتوجيه انتباه الدول الأعضاء إلى الفقرة ١٢ من القرار ٢١٦١ (٢٠١٤)، وتشجيعها بقوة على تنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة المصممة لمنع إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح ونظم التحويلات غير الرسمية/البديلة والحركة العينية للعمليات عبر الحدود، مع العمل على التخفيف من أثر ذلك على الأنشطة المشروعة التي تجري من خلال تلك الوسائل.

١٢ - دعم بناء القدرات - بناء على توصية فريق الرصد، وافقت اللجنة على أن تكتب إلى رئيس مجلس الأمن لكي يطلب إلى المجلس أن يعالج الثغرات المحددة التي قد تواجه الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوافر القدرات في إطار مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأن تشجع الجهات المانحة، بما فيها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على توجيه الدعم المتعلق ببناء القدرات للمناطق والدول الأعضاء الأشد حاجة إلى ذلك.

ثالثاً - توصيات أخرى

١٣ - الحوار مع مقدمي خدمات الإنترنت - أوصى فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على إقامة حوار مع مقدمي خدمات الإنترنت وشركات وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف استكشاف السبل الكفيلة، وفقاً لتشريعها الوطنية، بتعطيل استخدام المرتبطين بتنظيم القاعدة للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، في أغراض الدعاية والتواصل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيدهم. ولم يتسنّ للجنة الاتفاق بشأن التوصية.